إستراتيجية التغيير عند حزب العدالة والتنمية في تركيا من خلال الإصلاحات الداخلية والخارجية.

أ.نعيمة بغدادباي

أستاذة مساعدة بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة وهران

المقدمة:

يجمع الدارسون والمراقبون أن الحركة الإسلامية السياسية في تركيا أصبحت تشكل اهتماما رئيسيا من اهتمامات الرأي العام الداخلي والخارجي وحتى في الدوائر الغربية المتطورة.تركيا هذا البلد العلماني الإسلامي الذي مازال يرمز بحضارته وتاريخه للخلافة العثمانية التي عمرت قرونا من الزمن بسطت خلافتها على العديد من دول العالم العربي والإسلامي لكن بعد تكون الجمهورية التركية العلمانية الحديثة على يد مصطفى كمال أتاتورك الذي اعتبر أن فكرة دولة إسلامية هي من المحرمات بالنسبة إليه ولأنهم كانوا ينظرون إليها على أنها سبب تخلف تركيا. (1)

بحيث قام بمجموعة إصلاحات اجتماعية وسياسية وتربوية معادية للدين كانت سبب في الصراع بين الاتجاه العلماني الذي يمثله أتاتورك وأنصاره وبين التيار الإسلامي،ولم يكن هذا الصراع صراعا عاديا،بل وصل أحيانا الصراع عنيف وقوي توجته الكثير من الانقلابات العسكرية،الذي كانت تتكرر كل عشر سنوات،بدعوى الحفاظ على العلمانية الأتاتوركية.

ولقد بلغ الصراع بين التيارين العلماني والإسلامي ذروته في أواخر السبعينات وفترتي الثمانينات والتسعينات،إلى الدرجة التي صرح فيها عصمت إينونو رفيق درب أتاتورك بان « علمانية أتاتورك في خطر،وأن الهلال بدأ يستعيد دوره وأن الخطر الحقيقي في تركيا ليس من الشيوعية كما يعتقد البعض،ولكن الخطر المتمثل في الإسلام». (2)

ورغم الإصلاحات العميقة التي قام بها أتاتورك ومن بعده النخبة العلمانية بشقيها المدني والعسكري لاقتلاع جذور الإسلام من تركيا إلا أن ثقافة الطبقة الوسطى والدنيا والتي وقف أعضائها على محيط دائرة الثورة الكمالية وعملية التحول العربي سطحيا،لإيمانهم بان الغرب يزودهم بالوسائل الضرورية للتعامل مع العالم المادي وان قيمهم الأخلاقية والاجتماعية متفوقة على مثيلاتها في الغرب. (3)

هذه التفاعلات كلها بين طبقات المجتمع التركية،أفرزت لنا العديد من التيارات والجماعات الإسلامية،وعلى رأسها الحزب الحاكم حزب العدالة والتنمية الذي أدرك أن الإستراتيجية التي تبناها سابقوه في الحركات الإسلامية، لم تؤد الا إلى مزيد من المواجهة المباشرة مع الجيش والمؤسسة العلمانية.وهذا ما أهله للنجاح في انتخابات 2002 وما تبعها من نجاح في جميع الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية،فما هو الأسلوب الذي أدار به زعماء وقادة هذا الحزب العديد من مواقفهم وتحركاتهم؟ وما هي الإستراتيجية التي اتبعوها في عملية التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى الخارجي؟

نشأة وتأسيس حزب العدالة والتنمية

تأسس حزب العدالة والتنمية في 14 اوت 2001،ولقد تكون من بعض النواب الذين أنشقوا عن حزب الفضيلة الإسلامية الذي كان يتزعمه القائد نجم الدين اربكان والذي تم حله في 2001.

يصف حزب العدالة والتنمية نفسه بأنه حزب ليس إسلامي،بل هو حزب علماني يتبع مسار محافظ ليبرالي معتدل،يعمل في إطار ثوابت الدولة والتي من بينها العلمانية،ويتبنى رأسمالية السوق ويسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي،كما يحرص الحزب أن لا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية خوفا من مقص المؤسسة العسكرية العلمانية ويصنفه البعض على أنه يمثل تيار الإسلام المعتدل. (4)

عندما أسس رجب طيب أردوغان حزبه أعلن أنه سيحافظ على أسس النظام الجمهوري،وأنه لن يدخل في مشادات مع القوات المسلحة التركية،حيث قال« سنتبع

سياسة واضحة ونشطة من أجل الوصول إلى الهدف الذي رسمه أتاتورك بقيام المجتمع المتحضر والمعاصر،في إطار القيم الإسلامية التي يؤمن بها 99% من مواطني تركيا».[5]

ورغم الشكوك العميقة التي أبداها جنرالات الجيش تجاه حزب العدالة والتنمية لم تقم المؤسسة العسكرية بحرمان الفائزين من حقهم في تشكيل الحكومة لان الأزمة الاقتصادية التي عرفتها تركيا سنة 1999.ولان النظرة الأوربية للحكم العسكري لا تسمحان بتدخل الجيش المباشر في نتائج الانتخابات.

وبعد تشكيل حزب العدالة والتنمية للحكومة، أعطى الأولوية في برنامجه لتخليص تركيا من مشاكلها السياسية والاقتصادية المزمنة من اجل قيام دولة مستقلة في قرارها السياسي.

وقبل التحدث عن الإنجازات والإصلاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية لابد من التطرق إلى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نشأ فيها الحزب.

لقد ولد حزب العدالة والتنمية في ظل إفلاس سياسي لجميع الأحزاب القائمة دون استثناء الى جانب إخفاق اقتصادي انعكس في أزمات اقتصادية متعددة،أفقدت المواطن التركي ما يقرب من40 % من دخله بحساب القدرة الشرائية الحقيقية وهذا كله أدى إلى تآكل سلطة الدولة وهيبتها في المجتمع وغياب القرار السياسي ذي السند من الحكومة والمستمد شرعيته من الإجماع الشعبي.[6]

فمن الناحية السياسية وجد حزب العدالة والتنمية نفسه وجها لوجه مع العلمانية،التي تعتبر دينا للنظام التركي وليست إيديولوجية فقط،تحرسها النخبة العلمانية والمؤسسة العسكرية،التي تعتبر نفسها حامي النظام العلماني بمبادئه الأتاتوركية والتي نفذت أكثر من انقلاب عسكري(منذ 1961) حتى على أنظمة علمانية رأت فيها خطرا على مبادئ أتاتورك والعلمانية عامة.

ولقد تعهد الحزب في برنامجه الانتخابي أنه بعد وصوله الى السلطة لن يقدم على أية خطوة في مسار الحريات الدينية،لان ذلك يشكل استفزازا كبيرا لمؤسسة الجيش كما عرفت تركيا تخبط إداري على كل المستويات العليا والدنيا وبأسلوب إداري للمؤسسات والوزارات أشبه بتوزيع الغنائم.[7]

أما من الناحية الاقتصادية،فلقد شكل الاقتصاد التحدي الأكبر لحكومة التنمية والعدالة،الذي شهد حالة انهيار وفساد طاغي،وشهد أسوء ركود منذ 1945 وقروض بالمليارات والدولارات وديون تركية خارجية وصلت إلى 120 مليار دولار وداخلية 65 مليار دولار،وانهيار للعملة التركية وارتفاع نسبة البطالة إلى 20% من قوة العمل أي 5.2 مليون عاطل تقريبا.

أما الفساد فهو العامل المشترك في كل مآسي الاقتصاد التركي،فالإسراف الحكومي وصل إلى 195 مليار دولار خلال 10سنوات(1990-2000) إضافة إلى قضايا الفساد الكبرى التي اشترك فيها كبار السياسيين من الحكومة والمعارضة.

وقد حدد أردوغان في حملته الانتخابية هدف حكومته في محاربة الفساد والفقر بإعطاء الأولوية لجهود الخصخصة وإصلاح النظام الضريبي وإصلاح قطاع الطاقة من أجل خفض الأسعار وتطبيق سياسات صندوق النقد الدولي شريطة الحصول على المساعدات.فوسط كل هده الظروف،كان أمام أردوغان وحزبه مساحة من الفراغ السياسي والاقتصادي يجب ملؤه،وقبيل الانتخابات قام بوضع برنامجه الانتخابي من طرف فلاسفة وأكاديميون ومتخصصون في الرأي العام وسفراء محنكين في الشؤون الدولية والعلاقات الخارجية إلى جانب قيادة الحزب وكوادره،بحيث اختار الحزب المشاركة السياسية في الإنتخابات من أجل تحقيق شيء من النجاحات على الأرض،وعدم الاكتفاء بالجلوس خارج الملعب السياسي والمشاهدة من بعيد.[8] وبعد نجاح الحزب قرر أردوغان و رفاقه التغلغل برفق في مؤسسات الدولة التركية وتجنب الصدام مع المؤسسة العلمانية لعدم إعطاء الفرصة للقوى العلمانية للنيل منهم والقضاء عليهم كما فعلوا مع السابقين عليهم.[9]

إستراتيجية التغيير عند حزب العدالة والتنمية:

بمجرد وصوله إلى السلطة،طرحت على طاولة الحكومة التركية الجديدة بقيادة حزب العدالة

والتنمية،قضايا معقدة،داخلية وخارجية،فرضت عليه النظر في حل تعقيداتها المتشابكة،وهي قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وخارجية فما هي الأساليب التي انتهجها في حل هذه القضايا،هل كانت نفس الأساليب والمناهج التي اعتمدها سابقوه في الحركات السلامية؟ أم أن الحزب كانت له أساليبه ومناهجه المختلفة عن سابقيه؟

لقد قرر حزب العدالة والتنمية خلال فترة نيابته الأولى التركيز على عنصرين مهمين: الأول هو كسب ثقة الشارع التركي وتوسيع شعبية الحزب وسط الجماهير والعنصر الثاني هو تحجيم صلاحيات الجيش وتقليل مساحة تدخلاته بالسياسة ولتحقيق هذين العنصرين،أدرك الحزب أنه ليس ثمة مدخل لتحقيق وزيادة شعبيته في الشارع التركي أفضل من الاقتصاد وأنه ليس ثمة مدخل لتحجيم الدور السياسي للجيش أفضل من السعي للانضمام إلى الإتحاد الأوربي والذي من أهم شروطه ألا يتدخل الجيش في الحياة السياسية.[10]

إستراتيجية التغيير السياسي عند حزب العدالة والتنمية من خلال الإصلاحات:

ولتحقيق الأهداف التي سطرها الحزب قام بعدة إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ودستورية،ساهمت في تحقيق الانجازات التي سطرها الحزب:

1-في المجال الاقتصادي: عمل الحزب على تطوير المنظومة الاقتصادية في تركيا وإيقاف شبكة الفساد التي نخرت الاقتصاد التركي لعقود طويلة،واستطاع في عدة أعوام أن يخرج تركيا من أزمتها الاقتصادية الخانقة.وأن يحقق نموا اقتصاديا مقداره 7% بعد ما كان متوقفا عن النمو لسنين طويلة.

إن سلسلة الإصلاحات التي بدأتها تركيا في اتجاه اقتصاد السوق سنة 1999 برعاية صندوق النقد الدولي،قد انتهت بأزمة عميقة سنة2001 أدت إلى انخفاض معدل النمو وزيادة معدلات التضخم وارتفاع العجز في خزينة الدولة.[11]

ولقد ارتكزت السياسة الاقتصادية لأردوغان على تطبيق الصارم للوصفات النيوليبيرالية[12] التي تقوم على جلب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية لتركيا.

وقد قام بتغيير قسم كبير الاقتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها برنامج صندوق النقد الدولي ومنها الاعتماد على نظام الصرف الثابت عوضا عن نظام الصرف المرن،وتم التزود باحتياطي خارجي بلغ ما يقرب 25 مليار دولار من أجل ضمان نجاح البرنامج.[13]

ومن هنا بدأت موجة كبيرة من الإصلاحات تجتاح القطاعات المالية والإدارية،ولقد استطاعت تركيا الخروج سريعا من تلك الأزمة عن طريق مجموعة من الإصلاحات مثل الدعم الخارجي والتعامل مع الأسواق الخارجية،بحيث حققت نموا ملحوظا فقد استمرت معدلات النمو بالصعود من 2002 على 2008 إلى 6.9% وقفز الناتج المحلي الجمالي من 350 مليار سنة 2002 إلى 750 مليار سنة 2008، وقد قفز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3300 دولار سنة 2002 إلى 10000دولار سنة 2008،وارتفع حجم الصادرات إلى 130 مليار نهاية 2008.[14]

كما انخفض التضخم الذي نخرالاقتصاد التركي وأثقل كاهل المواطن من نسب عالية إلى 9% فقط.[15]

لقد اعتمدت زيادة المعدلات النمو في تركيا بعد 2002 على استثمارات القطاع الخاص وتراجعت المراقبة الحكومية للقطاع الخاص بشكل سريع في المواضيع المتعلقة بمصادر رؤوس الأموال والإنتاج والبيع ومن نتائج ذلك ارتفاع حجم الاستثمار حوالي أربعة أضعاف،وارتفاع حجم الإنتاج ضعفين وارتفاع معدل استخدام رؤوس الأموال إلى 80%.[16]

كما لعب قطاع الخدمات دورا محركا ورئيسيا في الاقتصاد،انعكس على قطاعات الإنشاءات والاتصالات والمواصلات التي أصبحت في مقدمة قطاع الخدمات بعكس السنوات السابقة،كما عملت الحكومة على تطوير النشاطات الاقتصادية غير الربوية التي تعمل خارج نظام الفائدة من أجل الاستفادة من مصادر أموال المؤسسات التي تعمل وفق هذا النظام.

كما عرف القطاع السياحي في البلاد نموا كبيرا في السنوات الأخيرة محققا عوائد بلغت 21 مليار دولار وفي 2006 حققت تركيا المركز 18 للدول الأعلى نموا في العالم

من حيث الناتج المحلي وفي عام 2007 تقدمت تركيا لتحتل المركز 17 بعدما كانت تحتل المركز 26 في عام2002. [17]

وشكل الاقتصاد التركي أكبر اقتصاد يفوق حجم الاقتصاد السويدي وفي مجال الزراعة حققت تركيا اكتفاء ذاتيا من الغذاء،كما سجل قطاع الصناعة نموا هائل بعد عمليات التحرير الاقتصادي وارتقاء معايير الإنتاج في هذا القطاع على معايير العالمية.وهذا التحسن في الاقتصاد انعكس على الواقع الداخلي للشعب التركي ورفاهيته،بإقامة الطرق السريعة والمستشفيات الكبرى،وتقليل نسبة البطالة وتوفير الوظائف ورفع الحد الأدنى للأجور ورفع مستوى المعيشة..الخ.

II–في المجال السياسي الداخلي:

من الناحية السياسية،فلقد استطاع أردوغان بإعادة الاستقرار السياسي لتركيا الذي عانت منه مند عقود من الائتلافات السياسية الفوضوية والانقلابات العسكرية والتغير في الأنظمة السياسية،بحيث ركز الحزب على المبادئ الأساسية للجمهورية وهي الديمقراطية والعلمانية،ومن أجل تعزيز هذه الديمقراطية والشفافية قام بإجراء عدة تغييرات في الدستور والنظام العلماني،لكي يعيش كل مواطن كامل حرية الرأي والمعتقد والفكر وأن يكون قادرا على التعبير عنها بحرية. [18]

وقد أخذ حزب العدالة والتنمية بكل وسائل التحديث وفي كل ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية مع المحافظة على هوية المجتمع التركي،مما جعله مقبولا في تركيا وإعادة انتخابه أكثر من مرة،وانتخاب الرئيس التركي الجديد" عبد الله غول" رغم المعارضة الكبيرة من قبل الأحزاب العلمانية وقيادات الجيش التركي التي وقفت ضد ترشيحه،لكن الأغلبية التي يتمتع بها حزب العدالة والتنمية مكنته من الحصول على المنصب. [19]

ومن أهم الإصلاحات السياسية الداخلية قيام حزب العدالة والتنمية بمجموعة تعديلات دستورية أعطت دفعة قوية للحياة السياسية في البلاد ولقد انطلق الحزب في معركته للتعديل الدستوري من قضيتين،أولهما تعزيز فرص الانضمام إلى الاتحاد الأوربي عبر تحقيق معايير كوبنهاجن،لذلك حظيت هذه التعديلات بمباركة أوربية غير معلنة،والثانية التطلع إلى ترتيب البيت الداخلي في إطار مسيرة إصلاح سياسي يسعى إليها الحزب مند 2002.

ففي خطوة أولية،تم إلغاء مجلس الأمن القومي بتركيبته العسكرية الطاغية،واستبدلت به هيئة شورى ترتبط بمكتب رئيس الوزراء،ضمت هذه الهيئة أغلبية من المدنيين،بما في ذلك الأمين العام للهيئة،كما أخضعت ميزانية الجيش لأول مرة لسلطة البرلمان والرقابة القضائية. [20]

وتم تعديل مواد عديدة منها المادة الرابعة التي كانت تكلف مهام المجلس القومي بالمتابعة للأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والتقنية، واقتصرت بعد تعديلها على تحديد مهمة المجلس على رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني.كما مست التعديلات أيضا إعادة هيكلة أجهزة القضاء ومحاسبة الجيش أمام المحاكم المدنية،كما تم إجراء تعديل دستوري على المواد الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم حيث تم إلغاء عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم،وأيضا داخل إتحاد الإذاعة والتلفزيون،وبالتالي أصبحت المؤسستين مدنيتين دون وجود أي رقيب عسكري.

كما شملت التعديلات السماح برفع الدعوى القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد،وتم إلغاء إمكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية. [21]

فبالنسبة لإعادة هيكلة أجهزة القضاء لصالح حزب العدالة والتنمية على حساب القوى العلمانية ومحاسبة الجيش أمام المحاكم المدنية مما يحجم دور المؤسسة العسكرية في السياسة ويضعف القوى العلمانية في المعادلة العسكرية خاصة بعد اكتشاف محاولات الانقلابات التي تورط فيها العديد من العسكريين الكبار ورجال الأعمال منذ 2007 مثل قضية منظمة أرجنكون[22] فلقد استطاع الحزب أن يجرد الجيش من الدور الذي كان يضطلع به منذ فترة طويلة بصفته الجهة التي تصدر الأحكام على أداء السلطة من وراء الكواليس في النظام السياسي التركي .

ولقد فجرت معركة التعديل الدستوري جدلا متفاقما بين حزب العدالة والتنمية وبين القوى التقليدية العلمانية (الجيش والقضاء والتعليم العالي) لأن التعديل ليس مجرد تعديل بعض مواد،وإنما يعتبر قضية مصيرية لطرفي الصراع،إذ يتعلق بنظريتين مختلفتين للدولة والمجتمع وآلية إدارة البلاد وخياراتها السياسية.فالمعارضة العلمانية ترى فيها بمثابة انقلاب أبيض على آلية إدارة مؤسسات البلاد والإرث السياسي لأتاتورك. (23)

كما ترى أن حزب العدالة يريد أن يضع يده على مؤسسة القضاء،تمهيدا لتحقيق مزيدا من أسلمة الدولة والمجتمع،كما يرى آخرون أن التعديل الدستوري سوف يؤدي الى مزيد من انفتاح الحريات الاجتماعية والشخصية وبالتالي استفادة الحركة الكردية مما يشكل خطرا على القومية التركية.أما أردوغان فيرى أن التعديل الدستوري بمثابة تعزيز لفرص الانضمام للعضوية الأوربية عبر تحقيق معايير كوبنهاجن.

ولقد جاء الدعم الأهم لحكومة أردوغان من حيث لم يتوقع أحد من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت في التوجه العلماني الإسلامي للعدالة والتنمية مثالا يحتذي به في البلدان الإسلامية الأخرى.وذلك بعد نجاح أردوغان ورفاقه في إدارة حكومة بالغة الكفاءة وتطبيق برنامج إصلاحي سياسي واقتصادي لم تعرف تركيا مثله منذ نصف قرن على الأقل،وكذلك في سياق الحرب على الإرهاب والضغوط الأمريكية لتغيير مناهج التعليم والمناخ الثقافي والسياسي في بعض الدول الإسلامية.بحيث في أكتوبر 2005، أعلن مؤتمر وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي الموافقة على ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد وانطلاق المفاوضات الطويلة المتعلقة بالعضوية.

فيما يخص القضية الكردية والتي شكلت على مدى عقود شرخا كبيرا في جسم الجمهورية التركية،وذلك لأن الحلول السياسية للمشكلة التي طرحت سابقا قائمة على هيمنة إيديولوجية كمالية قائمة على مبدأ أحادية الثقافة القومية وعلى مبدأ حماية الدولة التركية الموجودة. (24)

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ،وتصاعد التحركات الكردية المطالبة بحقوقها وتزايد الوعي لهذه الحقيقة بين صفوف قطاعات من المجتمع المدني الحضري التركي،ولدى فئة رجال الأعمال التي تعرف جيدا انه لن تكون هناك تنمية اقتصادية إقليمية ما لم يتم إيجاد استقرار دائم ومكتف ذاتيا،ووجوب إحداث تغيير جذري عميق في السياسة. (25)

خاصة وأن الاغتراب عن الدولة قطع شوطا بعيدا،وبات التغلب عليه متعذرا دون اعتراف بوجود الهوية الكردية بوصفها هوية متميزة ومختلفة عن الأكثرية التركية. (26)

إن تصاعد الحركة الكردية في السنوات الأخيرة جاء في سياق التزام تركيا بوثيقة شراكة الانضمام إلى الاتحاد الأوربي والتي تدعو إلى الاعتراف بالحقوق الثقافية للأقليات الموجودة في تركيا. (27)

وفي أواخر عام 2002 أقر البرلمان التركي بزعامة حزب العدالة والتنمية مجموعة قوانين،كان الأهم فيها الاعتراف الرسمي بالوجود الكردي،كما تقرر حماية حقوق الأقليات المعترف بها بموجب معاهدة لوزان وتطوير هذه الحقوق،وقد قامت حكومة العدالة والتنمية برفع حالة الطوارئ المعلنة في المناطق التي تسكنها أغلبية كردية في جنوب شرق الأناضول منذ أكثر من 15عام،بشكل رسمي كما قامت بإعلان استعدادها لعفو جزئي عن الأعضاء التائبين من حزب العمال الكردي ضمن قانون التوبة الذي رفض من طرف حزب العمال الكردي،كما قامت الحكومة الحالية بضخ الاستثمارات في المناطق الكردية للقضاء على البطالة وتحسين البنية التحتية وتحسين نوعية الحياة. (28)

III– في مجال السياسة الخارجية:

تعتبر السياسة الخارجية عنصرا أساسيا في برنامج حزب العدالة والتنمية،حظي بنصيب وافر من التجديد والتطوير،إذ تخلى عن مخاطبة المشاعر الإسلامية،وتجاوز العناصر العاطفية في بناء العلاقات السياسية مع الدول الإسلامية،نحو رؤى عقلانية تتسم بالتوازن والمرونة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية وفق قواعد النظم الدولية.وقد تبنى

الحزب نظرية « العمق الاستراتيجي»[29] التي وضعها الدكتور أحمد داوود أوغلوا في السياسة الخارجية وهي تقوم على توظيف تركيا لموروثاتها التاريخية والجغرافية والثقافية مع إدراك مكانة تركيا وضعيتها في الساحة الدولية.

ولقد ساهمت هذه النظرية في نقل تركيا من الدولة"الطرفية" إلى وضعية"الدولة المركزية" لأنها قامت على عدة مبادئ منها: التوازن السليم بين الحرية والأمن،مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار،التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار التركي،انتهاج سياسة خارجية متعددة الأبعاد،تحقيق دبلوماسية متناغمة وتطبيق أسلوب دبلوماسي جديد. [30]

ولقد كانت النجاحات التي حققتها السياسة الخارجية التركية،بسبب هذه النظرية،عاملا مهما ورئيسيا في نجاح الحزب في عدة انتخابات تشريعية ورئاسية فمن بين السياسات التي انتهجها الحزب،سياسة "تصفير النزاعات"[31] أي الوصول بالنزاعات إلى درجة الصفر،بمعنى التغاضي عن ميزات كبيرة من الكراهية مع بعض دول الجوار والعمل على بدء صفحة جديدة تجعل من تركيا مكانا آمنا مقبولا من عامة الناس وليس مكانا مليئا بالمشكلات والأزمات.

حيث قامت تركيا بتحسين علاقاتها بدول الجوار كسوريا،ودول ذات عداء تاريخي كبير بينهما كدولة أرمينيا،وتحسين العلاقات مع اليونان،كما اهتمت تركيا كثيرا بالدول الإسلامية التي تحررت من الاتحاد السوفيتي مثل كازاخستان،أوزبكستان وغيرهما.

كما انتهجت تركيا سياسة تعدد الأبعاد في السياسة الخارجية التركية،خاصة مع العالمين العربي والإسلامي،فبموجب هذه السياسة نجحت تركيا في إقامة أوسع شبكة علاقات انفتاحية مع كل الدول العربية والإسلامية من دون إستثناء وبذلك انتقلت من موقع المتفرج إلى موقع المبادر في أكثر من قضية مثل التوسط في الأزمة اللبنانية،التقريب بين حماس وفتح،فهذه السياسة وضعت تركيا في موقع واضح للمبادرات وطرح الأفكار وتقريب وجهات نظر بين المتخاصمين. [32]

كما طورت تركيا سياساتها الخارجية مع العالمين العربي والإسلامي على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية في آن واحد وعلى رأسها مصر ودول المجلس التعاون الخليجي والعراق وسوريا والسعودية،بعد ما كان النموذج التقليدي للسياسة الخارجية التركية عقب الحرب العالمية الثانية يرتكز على دعم المصالح الوطنية التركية عبر التحالف مع القوى الغربية. [33] والعلاقات القلقة مع العرب والمسلمين. [34]

كما حرصت تركيا على انتهاج سياسة خاصة متكاملة تتسم بالفاعلية والمبادرة والتوظيف الأمثل للمؤسسات والمنظمات الدولية التي تنتمي إليها،فوطدت علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط والعالمين العربي والإسلامي كما اهتمت بأقاليم آسيا الوسطى والبلقان والقوقاز،وأعلنت عام 2005 الانفتاح على إفريقيا[35] كم انها عززت وضعيتها في الاتحاد الأوربي من خلال الوفاء بمعايير كوبهاجن.

كما ارتكزت السياسة الخارجية التركية على"الدبلوماسية المتناغمة" أي النظر إلى أداء تركيا الدبلوماسي من زاوية عضويتها في المنظمات الدولية واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية،فقد استضافت تركيا قمة الناتو،وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي فضلا عن استضافتها معظم المنتديات الدولية وهو ما يفسر اكتساب تركيا لمزيد من النفوذ في المنظمات الدولية،كما ينظر إليها أنها الدولة المسؤولة عن الأمن والنظام في المنطقة.

كما تدعو تركيا إلى التعايش الثقافي للحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تأكيد التسامح الثقافي والتعددية وتجنب إثارة النعرات وقضايا التمايز الطائفية والعرقية على نحو صراعي. [36]

ولتعزيز دورها الإقليمي والعالمي في مجال تأمين الطاقة وخاصة أنها دولة غير منتجة لمصادر الطاقة وتعتمد في توفيرها على جيرانها،قامت تركيا بلعب دور الوسيط اللوجستي المهم في خطوط نقل الطاقة من آسيا إلى أوربا والشرق الأوسط. [37]

كما اقترحت نفسها بوصفها الدولة المفتاح والممر الآمن لعبور الطاقة من بحر القزوين الغنية باحتياطات

النفط والغاز إلى أوربا عبر خط أنابيب (ابكو-تبليسي-جيهان) وخط أنابيب الغاز من بحر قزوين إلى النمسا والمسمى خط" نابوكو" هذه المشاريع تحول تركيا إلى أكبر جسر للطاقة وممر بين الشرق والغرب.(38)

ويشير استطلاع للرأي حسب مؤسسة تساف" أن 35% من المواطنين الأتراك يدعمون السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية ويرون وجوب استمرارها،وترى أن نسبة كبيرة من المعارضين للحزب ومبادئه تدعم الحزب في سياساته الخارجية.(39)

كما أن السياسة التركية تعتبر أن لكل قضية ظروفها التي توجب التعامل معها بطريقة قد تختلف عن الأخرى،وقد أختصرها أردوغان بكل صراحة: « إن سياسة تركيا لا تمليها تعليمات،بل المصالح التركية الوطنية».(40)

خاتمة:

رغم محاربة أتاتورك للدين بدعوى محاربة التخلف والدعوة إلى العلمانية والتحديث وركوب قطار الغرب،ومحاولة خلفائه من النخبة العلمانية والمؤسسة العسكرية في السير على خطاه في استئصال التيار الإسلامي إلا أن ثقافة المجتمع التركي الإسلامية وتجذر الإسلام فيه،حال دون القضاء على الحركات الإسلامية تربوية كانت أو حركة سياسية وأن عملية الأحياء الإسلامي في تركيا مازالت تسير جنبا إلى جنب مع العلمانية الأتاتوركية،والدليل على ذلك،وصول حزب ذو أصول إسلامية إلى رأس السلطة التركية،تربى قادته في أحضان التيار الإسلامي،في دولة قد مضى على علمانيتها وارتباطها وانسلاخها عن عالمها الإسلامي فترة كبيرة.

حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان الذي يرى أن التجربة التاريخية للوطن تعتبر كأساس قوي للمستقبل كما يرى أن علمانية التحديث التي بدأها سابقوه،هي عملية تطوير للمجتمع نفسه باستخدام آلياته الذاتية ويعتبر عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوربي طبيعية لعملية التحديث وأن تلبية معاييرها خطوة مهمة بل وأساسية للمجتمع التركي.

ورغم التحديات التي واجهت حكومة العدالة والتنمية كقضية العلمانية والإسلام وانهيار الاقتصاد التركي وتفشي حالة الفساد والتخبط الإداري وقضية الديون الداخلية والخارجية إلا أن حزب العدالة والتنمية،استطاع تجاوز كل هذه العقبات،بل وحقق نجاحات مبهرة في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية،وحتى في السياسة الخارجية.فقد أوصل تركيا إلا أن تحتل المرتبة الـ 16 في ترتيب أكبر الاقتصاديات في العالم والسادسة على المستوى الأوربي بعد حملة الإصلاحات السياسية والاقتصادية،التي تبنتها الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية والتي أسهمت في زيادة شعبيته.

ولم يقتصر نجاح حزب العدالة على المستوى الداخلي فقط بل تعداه إلى المستوى الإقليمي والدولي حيث حققت السياسة التركية الخارجية قفزة هائلة تجاه مختلف الدوائر الجغرافية المحيطة بتركيا،فمن نظرية "تصفير المشكلات" إلى التطور الكبير في العلاقات مع الدول العربية وايران وروسيا والصين،وصولا إلى تعزيز مكانتها الإستراتيجية في السياستين الأمريكية والأوربية،وكل ذلك جعل تركيا دولة إقليمية مؤثرة،ودولة مركزية محورية بعدما كانت دولية طرفية،واعتبر النموذج التركي نموذجا جمع بنجاح بين الديمقراطية والحداثة والإسلام ويكاد تاريخه يخلو من أي تجربة سياسية إسلامية عنيفة مبديا ببراعة إزالة أي مبرر تستخدمه الدولة لتسويغ العنف ضده،وانفتاحه على قطاعات شعبية كبيرة،وتبني إستراتيجية رفع سقف الحريات بما ينسجم مع المعايير الأوربية لدولة ديمقراطية حديثة،وبالتالي حاول التوفيق بين نظرته لأسلوب الحكم على أساس منهج إسلامي معتدل من جهة وبين مبادئ النظام العلماني القائم منذ عقود،وهي ما أطلق عليه "الديمقراطية المحافظة".

الهوامش:

1. فيروز أحمد،صنع تركيا الحديثة،ترجمة سليمان داود الراسطي،حمدي حميد الدوري،ط1،لندن،دار دوتلج،ص1993،ص123.
2. محمد مصطفى،الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا،ألمانيا الغربية،دون دار النشر،1984،ص17.
3. [1]فيروز أحمد،مرجع سابق الذكر،ص493.

4. غراهام فولر،انتصار الإسلاميين في تركيا، المعرفة، الجزيرة،نت، 03 /2004/10.
5. بشير نافع،الحركة الإسلامية في تركيا،أزمة العلمانية الشاملة،2002/10/05، WWW.ikhwanwiki.com
6. ياسر أحمد حسن،تركيا والبحث عن المستقبل،القاهرة،الدار المصرية اللبنانية،2006،ص197
7. ياسر أحمد حسن،مرجع سابق الذكر،ص197
8. نواف القديمي،لماذا أرفع قبعتي لحزب العدالة والتنمية،2010/05/30 في www.ikhwanwiki.com
9. معتز بالله عبد الفتاح،تركيا والبحث عن "علمانية" متزنة،مجلة السياسة الدولية،م42،العدد169،يوليو2007،ص178.
10. [1]نواف القديمي،مرجع سابق الذكر
11. إبراهيم أوزتوك،الاقتصاد التركي وعقد التحولات الكبرى،2009/11/25،مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية،كانون الثاني 2001.
12. بورغوسن تينو،الانتخابات التشريعية في تركيا: رغم أغلبيته المطلقة ،طيب أردوغان ليس طليق اليدين،مجلة الناضل،العدد 3401،19/2011/06 في www.alhewar.org(28/09/2012)
13. إبراهيم أوزتوك،المرجع نفسه،ص27.
14. إبراهيم أوزتوك،المرجع نفسه،ص28.
15. نواف القديمي،مرجع سابق الذكر،
16. إبراهيم أوزتوك،المرجع السابق الذكر،ص28.
17. علي حسن باكير،الاقتصاد التركي،معجزة حزب العدالة والتنمية،2007/09/19 في www.ikhwanwiki.com.
18. [1]إبراهيم عزابية،ت ركيا دولة المسلمين وليس الدولة الإسلامية في.www.ikhwanwiki.com
19. زياد عبد الوهاب النعيمي،الاستفتاء الدستوري في تركيا،ثقة جديدة يمنحها الشعب لحكومة أردوغان،2008/03/03 في www.grenc.com
20. بشير موسى نافع،مرجع سابق الذكر
21. طارق عبد الجليل،الجيش والحياة السياسية التركية،تفكيك القبضة الحديدة،في .www.ikhwanwiki.com مركز الكاشف ،كانون 2011،2.
22. فاتن نصار، العدالة والتنمية التركي،أربعة أسباب وراء الفوز،2011/06/15 في .www.ikhwanwiki.com (2012/10/06).
23. خورشيد علي،التعديل الدستوري في تركيا،في www.aljazera.net
24. محمد نور الدين، المسألة الكردية في تركيا، بداية حل، مجلة شؤون تركية، العدد 12، 1994، ص14-15.
25. محمد نور الدين، المسالة الكردية، مجلة شؤون تركية، العدد6، شباط1993، ص41
26. وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، ط1، حلب،دار النهج للدراسات والنشر والتوزيع،2008،ص371
27. عبد الله عرفان،الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان،مجلة السياسة الدولية،العدد 182،أكتوبر 2010،مجلد 45 ص123.
28. طارق عبد الجليل،دبلوماسية أردوغان،تأثير الورقة الخارجية في نتائج الانتخابات التركية،مرجع سابق الذكر،ص114.
29. طارق عبد الجليل،دبلوماسية أردوغان،تأثير الورقة الخارجية في نتائج الانتخابات التركية،مرجع سابق الذكر،ص114.
30. راغب السرحاني،عودة تركية،2009 في www.ikhwanwiki.comئ وكذلك أحمد داود أوغلو، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة في العالم" ترجمة فاطمة إبراهيم المنوفي،مجلة رؤية تركية، في www.royaturkcyal.com
31. محمد نور الدين،تركيا والعالم العربي،علاقات محسوبة،مجلة السياسة الدولية العدد 169،مجلد42،يوليو2007.
32. مصطفى شفيق علام،التقارب التركي-الخليجي،الدوافع والمحفزات والآثار ،مجلة السياسة الدولية، العدد 182، مجلد 45، أكتوبر 2010،القاهرة،مطابع الأهرام التجارية،ص128.
33. أحمد عبد مصطفى شفيق علام،التقارب التركي-الخليجي،الدوافع والمحفزات والآثار ،مجلة السياسة الدولية،العدد182،مجلد 45،أكتوبر 2010،القاهرة،مطابع الأهرام التجارية،ص128.
34. أحمد عبد العزيز محمود،تركيا في القرن العشرين،العولف،دار الكتب والوثائق القومية،2012
35. طارق عبد الجليل،"دبلوماسية أردوغان: تأثير الورقة الخارجية في نتائج الانتخابات التركية،مرجع سابق الذكر،ص115
36. ع علي طارق معوض،"قراءة في فكر داود أوغلوا،مجلة السياسة الدولية،العدد 179،يناير201،مجلد45 ص180.
37. بشير عبد الفتاح، السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة، مجلة السياسة الدولية، العدد182،المجلد 45،أكتوبر 2010،ص119.
38. بشير عبد الفتاح، مرجع سابق،ص119
39. طارق عبد الجليل،دبلوماسية أردوغان،تأثير الورقة الخارجية في نتائج الانتخابات التركية،مرجع سابق الذكر،ص115.
40. محمد نور الدين،تركيا والثورات العربية :هل هي ميكافيكية جديدة؟ ، بيروت، في www.ikhwanwiki.co